الأهمية الاقتصادية
للتجربة الزراعية الصينية

د. نوروز أحمد ياسين

The Economic Importance

of the Chinese Agricultural Experience

Dr. Nawrooz Ahmed Yaseen

المستخلص

يُعد الاهتمام بتجارب الأمم المتقدمة زراعياً ضرورة اقتصادية في البلدان النامية، لأنها تمثل أحدى أهم قوى النمو الاقتصادي في البلاد. كما يُعد التطوير في طبيعة القطاع الزراعي من المطالب المهمة في الدول النامية كي لا يكون الاعتماد على المورد الواحد، وإن البحث في التجربة الزراعية الصينية يُعد درساً اقتصادياً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية. كونها جمعت بين الاشتراكية والرأسمالية، لتحقق النهضة الاقتصادية التي شغلت السوق العالمي، ولذلك فإن الاستيعاب التجربة منهجيًا يعد ضرورة حضارية بشكل عام، واقتصادياً بشكل خاص.

ABSTRACT:

The Economic Importance of the Chinese Agricultural Experience

Studying the agricultural experiences of agriculturally advanced nations is considered an economic

necessity for developing countries, as agriculture represents one of the most important drivers of economic growth. Furthermore, developing the agricultural sector is a key requirement for developing economies to reduce dependence on a single source of income. Examining the Chinese agricultural experience provides an important economic lesson in achieving sustainable economic development. China's success stems from its ability to combine socialist and capitalist principles, resulting in remarkable economic progress that has attracted global attention. Therefore, understanding and systematically analyzing this experience is essential not only from a civilizational perspective but also from an economic one.

المقدمة

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد؛ يعد مفهوم الإنتاج من المفاهيم الأساسية في النشاط الاقتصادي، ذلك أن كفاءة الإنتاج تبين موقع الدول في النشاط الاقتصادي العالمي، ويبين مقدار الرفاهية التي يتمتع بها أبناء تلك الدول، ذلك أن الإنتاج هو قدرة الاقتصاد على خلق المنافع أو زيادتها. ويقف الإنتاج الزراعي في مقدمة النشاط الاقتصادي لأي مجتمع، ذلك لأنه القوة التي تمد المجتمع بمقومات الحياة، ويمد الصناعة بمقومات الاستمرار.

يتضمن الإنتاج الزراعي هنا الفعاليات التي تؤدي إلى خلق المنفعة الشكلية fovw utitity, ويعني ذلك تحويل شكل المادة أو الطاقة إلى منفعة قابلة لإشباع الحاجات، فالمزارع يعد المحيط الملائم للنباتات، كالأرض والماء والجو المناسب وتوفير الغذاء الكافي مع الخدمات التي يقدمها الإنسان والتقدم الآلي. فهذه العوامل جميعها أو بعضها يشترك في إعداد المحصول النباتي الذي يستعمل في اشباع الحاجات الإنسانية والحيوانية، إذ أن قسماً كبيراً من المحاصيل النباتية أو من النباتات نفسها يستعمل في تغذية الإنسان وسد قسم كبير من حاجاته.(١)

يتقدم القطاع الزراعي كثيراً حين يحسين القائمون عليه إدارة الإنتاج في ضوء العوامل الآتية:

١. طبيعة عوامل الإنتاج المستعملة، فكلما زاد استعمال عوامل الإنتاج في البلد، زادت إنتاجيته.

٢. كفاءة تخصيص الموارد، فكلما تنوعت مجالات استعمال الموارد وتحسنت كفاءة تخصيص الموارد، تحسن الإنتاج.

٣. وكذلك تلعب أساليب الإنتاج دوراً مهماً في زيادة الإنتاج وتحسينه، فكلما كانت طرق الإنتاج أكثر تنظيماً زاد الإنتاج.(٢)

(١) . عبدالوهاب مطر الداهري، دراسات في اقتصاديات الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد العراق, ١٤٠٣هـ, ١٩٨٣م، ص٩٣ ٩٤.

(٢) . المصدر نفسه، ص٩٦ ٩٧.

هذا ما اعتمدته التجربة الزراعية الصينية، كما سنرى في الباحث الآتية:

_ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الوقوف على طبيعة التجربة الزراعية الصينية؛ لاستيعابها في مدى تطوير الامكانات الزراعية في الدول النامية

طبيعة الزراعة في الصين:

· إن الصين من إحدى الدول المتقدمة عالميًا واقتصاديًا.

· إن دراستها الاقتصادية الضرورة الحضارية للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي عامة، والزراعي خاصة، لا سيما في البلدان النامية.

· إن القطاع الزراعي الصيني المتطور بفعل الشراكة الكفوءة بين القطاعين العام والخاص، جعل القطاع الزراعي الصيني في مقدمة دول العالم.

_ الصين ومساحنها الخضراء:

· إن مساحة الأراضي الزراعية تبلغ حوالي(١٥,٥٣٠,٠٠٠) دونماً.

· لها أراضٍ مزروعة بالخضروات والفواكه طيلة أيام السنة.

· تساعد المياه السطحية والأمطار فيها على النمو الزراعي الذي يحقق الاكتفاء الذاتية للسكان، واطعام(٢٢٪) من سكان العالم.

_ التجربة الصينية الزراعية وطبيعتها:

تعتمد طبيعة التجربة الزراعية الصينية على:

· السياسة التنموية الزراعية.

· اعتمادها على القطاع العام والقطاع الخاص.

· اعتمادها على عناصر القطاع الزراعي وطبيعته في الدخل القومي.

أولاً: هدف البحث:

يكمن هدف البحث في الوقوف على طبيعة التجربة الزراعية الصينية؛ لاستيعابها في مدى تطوير الامكانات الزراعية في الدول النامية.

ثانياً: منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في دراسة التجربة الزراعية، والوقوف على معطياتها وأهميتها الاقتصادية.

ثالثاً: مشكلة البحث:

عالج البحث القطاع الزراعي، ومشكلته في الصين بالانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة.

رابعاً: فرضية البحث:

إن التجربة الزراعية الصينية حققت تقدماً كبيراً، مما جعل الصين في مقدمة دول العالم في الزراعة.

خامساً: الخاتمة:

· احتوت على نتائج البحث وتوصياته.

البحث الأول: السياسة الزراعية الصينية وأهميتها التنموية.

ترتبط السياسة لزراعية بالسياسة الاقتصادية، بوصفها احدى فروعها المهمة، لذلك لابد من تعريف للسياسة الاقتصادية التي ستنعكس سلباً أو ايجاباً على السياسة الزراعية.

تُعرف السياسة الاقتصادية بأنها: » مجموعة الوسائل والتقنيات والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية». أو هي: » مجموعة القواعد والأفعال التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية باسم «المنفعة العامة».(١)

والسياسة الاقتصادية الكفوءة تلك التي لا تقف عند حدود الواقع، إنما تتجاوزه لصناعة المستقبل الأفضل، من خلال قدرتها على ضبط التدابير الاقتصادية الكفيلة بالحفاظ على موارد البلد.

لقد تجاوزت السياسة الاقتصادية الصينية خاصة، الاسس المعتمدة في النظام الاشتراكي السابق في عهد الرئيس (ماو تسي تونغ), إلى ابتكار أنموذج جديد في إدارة النشاط الاقتصادي بعامة، والاشتراكي بخاصة، ويمكن توضيح أهمية ملامح هذه السياسة على النحو الآتي:

١. اعتماد(الاصلاحات الخماسية) الشاملة، بدل تلك التي كانت معتمدة في السابق، إذ كانت قرارات تتعلق بإصلاح النظام الاقتصادي فقط، في حين اعتمدت القرارات الجديدة منهجاً جديداً في بناء الانفتاح والاصلاح، يدفع الاصلاح الاقتصادي وتعميق الاصلاح على

(١) . د. محمد مرعشلي، في واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ط / ١, ١٤٠٦هـ ١٩٨٠م، ص١١.

نمو شامل في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع والبيئة، وهو الشرط الضروري لبناء مجتمع الوفرة في الصين.

٢. التأكيد على الدور الحاسم للسوق في توزيع الموارد، وتطوير اقتصاد الملكية المختلطة، وأن تتولى الدوائر المسؤولة على الإشراف على أصول الدولة المملوكة مهمة إدارة رؤوس الأموال بشكل رئيسي، وأن تبين إن اقتصاد القطاع العام والقطاع الخاص، عنصران رئيسان لاقتصاد السوق الاشتراكي. وقاعدة مهمة في بناء الصين الجديدة، والسماح لرأس المال الخاص بتأسيس المصارف الصغيرة والمتوسطة.

٣. تحديد إجراءات الإصلاح والتركيز على تطبيقاتها في المجالات المختلفة، وذلك يستوجب الالتزام بالأهداف العامة لبرنامج الاصلاح، وقد انتهت هذه الإجراءات إلى تشكيل(١٦) جهة بإجمالي (٦٠) مشروع إصلاحي، وأكثر من(٣٠٠) إجراء اصلاحي، مؤكدة على ضرورة الالتزام بتطبيقها، الأمر الذي أدى إلى تأسيس منظمة التجارة الحرة الصينية في(شنغهاي), وتطبيق نظام إدارة القائمة السلبية، وتعزيز سوق الفائدة، ومكافحة الفساد.

٤. تشكيل فريق عمل قيادي يتولى الاصلاح الشامل، بوصفه أعلى جهة تنظيمية تتولى دفع اصلاح، وهذا الفريق يكون مسؤولاً على التخطيط العام والتنسيق والدفع التام، ومتابعة كافة أعمال الاصلاح.[١]

في ضوء هذه الرؤية للنهضة الاقتصادية، كان الاهتمام بالقطاع الزراعي والسياسة الزراعية في مقدمة العوامل الفاعلة في هذه النهضة الاقتصادية الشاملة.

لقد اعتمدت السياسة الزراعية الجديدة في الصين جملة من الإجراءات التي الغت مقومات السياسة الزراعية القديمة التي كانت سبباً أساسياً في تدني مستوى الانتاج الزراعي، مثل غياب المبادرات الفردية في إطار القطاع الخاص، والاعتماد على سياسة تسعير متدنية للمنتجات الزراعية وسيادة نظام(الكومونات الشعبية) التي قتلت روح المبادرة، فضلاً عن زيادة العاملين في القطاع الزراعي التي شكلت نسبة كبيرة من البطالة المقنعة، فضلاً عن ضعف أجور العاملين في القطاع الزراعي، كل هذه السلبيات دفعت لجنة الاصلاح الجديدة إلى اتخاذ جملة من التدابير العلمية والاقتصادية التي ارتقت بالقطاع الزراعي ليكون في مقدمة قطاعات الزراعة في

(١) . زانغ زهو يوان، المسيرة الجديدة للإصلاح الاقتصادي في الصين، ترجمة: د. حسانين فهمي حسين، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض, ١٤٣٨هـ، ص٩٠٤.

العالم، وهي:

· الغاء الدولة نظام (الكومونات الشعبية), فقد استبدلت الدولة عام ١٩٨٥م، نحو(٥٦,٠٠٠) كومونة شعبية ب (٩٢,٠٠٠) مقاطعة، وتحول دور الدولة في هذه العملية من الإشراف إلى التسيير المباشر لعملية الإنتاج الزراعي.

· اعتماد نظام(المسؤولية التعاقدية) في منح الأراضي للمزارعين لاستغلالها مدة طويلة قد تصل إلى (٣٠) سنة دون حق التمليك، الأمر الذي أدى إلى حيوية المبادرة الفردية وتحفيز العاملين في القطاع الزراعي.

· اعتمدت الدولة سياسة سعرية جديدة في شراء منتجات المزارعين، لاسيما القطن والحبوب والزيوت واللحوم، حتى وصلت الزيادة إلى(٢٥٪).

· تقليل الحصص الالزامية التي يقدمها المزارعون للدولة.

· زيادة دعم الحكومة للقطاع الزراعي.(١)

لقد قادت السياسة الزراعية الجديدة المنبثقة عن سياسة الإصلاح الاقتصادي الجديد، إلى تحقيق ما يعرف ب (التنمية الخضراء), وهي التنمية بدون أن تلوث البيئة، مع المحافظة على الموارد الطبيعية. ومن الجدير بالذكر أن(التنمية الخضراء), تطور العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع والموارد البيئية، والحد من الآثار السلبية للنشاط الاقتصادي على الموارد البيئية، لضمان تنمية اقتصادية مستدامة، وتتمتع بالاستقرار.

تمثل نجاح السياسة الزراعية الصينية في تحقيق اسلوب تنموي يعرف بالتنمية الخضراء، التي يتحقق في ظلها ما يأتي:

_ الحفاظ على التوازن بين المنظومة المعقدة في المجتمع والاقتصاد والبيئة.

_ تحمل كل فرد من مؤسسي المدن، وواضعي السياسات، والإداريين والمستخدمين لها، المسؤولية المشتركة والتعاون المتبادل بينهم.

_ حماية البشرية واحترام الطبيعة في الوقت ذاته.

_ تحقيق المساواة والعدالة.

(١) . لمزيد من التفاصيل ينظر، القطاع الزراعي ودوره في عملية الاقلاع الاقتصادي لدول النامية النفطية، الدروس المستفادة من التجربة الصينية، د. بن سانية عبد الرحمان، جامعة غرداية، نوفمبر ٢٠١٦, ص٧٨.

_ المزج بين الاستغلال الأمثل للموارد وأساليب التعليم المستدامة والمرنة والتغير المستمر للأوضاع.

_ حماية المواطنين في الحضر من تهديد ملوثات البيئة.(١)

وهذا الانجاز كان بفضل التعاون بين القطاعين العام والخاص، في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة، وهذا ما سيتناوله المبحث الثاني.

المبحث الثاني: القطاع العام والقطاع الخاص / الشركات الاهلية، وأثرهما في تطور التجربة الزراعية الصينية.

انشغل الفكر الاقتصادي الصيني بالعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص / الشركات الأهلية، كما يحلو لهؤلاء المفكرين تسميته، فبدأ المفكرون الاقتصاديون ينظرون لتطوير الشركات الأهلية / القطاع الخاص، بوصفه المتغير الجديد الذي برز في النشاط الاقتصادي الصيني الجديد.

وفي هذا المجال يمكننا الإشارة إلى كتاب(الشركات الأهلية في الصين) وهو بحق موسوعة اقتصادية في هذا المضمار من حيث عدد المشتركين في انجازه، إذ بلغ عددهم نحو(١٨) مفكراً وباحثاً اقتصادياً، اشتمل على(١٢) باباً، كل باب اشتمل على(٤) فصول تقريباً، وهو أحد المشاريع الكبرى للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية لعام ٢٠٠٩م، ومشروع الصندوق الوطني للعلوم الاجتماعية لعام ٢٠٠٩م، كذلك.

والذي يهمنا في هذا المبحث هو طبيعة العلاقة بين العمل ورأس المال بوصفهما مصدر القوة في القطاعين العام والخاص، وتطوير الشركات الأهلية في المرحلة الجديدة.

لقد تم القضاء على هيكل الملكية القديمة / ملكية الحكومة بشكله التقليدي، وشهد القطاع الخاص / الشركات الأهلية، التي تتخذ من الأسواق دليلاً لها، تنمية واضحة، وذلك من خلال عملية الاصلاح والانفتاح، وانسجاماً مع تنمية الاقتصاد ذي الملكيات المتعددة، ففي حدود عام ٢٠٠٩ وصل عدد الشركات الأهلية في الصين إلى(٦,٩٠٠,٠٠) مليون شركة، لتحتل بذلك(٧٠٪) من اجمالي الشركات على مستوى الدولة، وقد كان الاقتصاد الخاص مصدراً لأكثر من(٨٥٪) من فرص العمل الجديدة في المدن والأرياف. كما كان أساساً لأكثر

(١) .التنمية الخضراء في الصين، لي شويه فينغ، ترجمة: د. منى فتوح الجمل، تقديم: د. حسانين فهمي حسين، دار صفصافة، الجيزة، ط / ١، ٢٠١٨م، ص١٢١٣.

من(٩٠٪) من الوظائف القائمة على هجرة العمالة الريفية، إذ احتلت أعداد الموظفين التي استقطبتهم الشركات الأهلية(٧٥٪) من عدد الموظفين على مستوى الدولة، وبذلك يمكننا القول أن الاقتصاد الصيني قد حقق بالفعل زيادة في القطاع الخاص.(١)

أين الشركات الأهلية في القطاع الزراعي من هذا الوضع؟. كيف ساهمت في تطوير الإنتاج الزراعي والارتقاء به إلى مقدمة دول العالم، تنظر الصين للعلاقات التجارية المجدية بين المزارعين (العمل) وقطاع الاعمال (رأس المال) - والمبنية على المساواة والثقة المتبادلة والمنافع المشتركة - على أنها وسيلة مهمة في تقدم الزراعة الذي يسهم في تنشيط قطاعات الاعمال والزراعة معاً.

لقد قامت العلاقة بين القطاع الزراعي وقطاع الأعمال الحكومية / القطاع العام على أساس(الزراعة التعاقدية) من خلال مشروع الزراعة المستدامة، لا سيما في المناطق الجافة مثل(قوانزو، وحنان، وشاندونق) زيادة على انجاز نمط تعاقدي على مستوى الدولي.(٢)

تسعى الصين منذ مدة طويلة لتقوية التنمية الزراعية، وتحسين أجر المزارعين من خلال تعزيز الشراكة بين المزارعين وقطاعات الأعمال والدولة، بعبارة أخرى إن كفاءة الجهاز الإداري يعد الأداة الأكثر فاعلية وكفاءة في تحقيق نهضة الصين المعاصرة، وقد لعب القطاعان العام والخاص / الشركات الاهلية، في إطار كفاءة الجهاز الإداري للدولة من أعلى قيادة في الحزب والدولة إلى القواعد الشعبية، دوراً بارزاً في تحقيق التنمية الاقتصادية، ذلك أن السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدولة يعتمد نجاحها على كفاءة العلاقة بين الاجهزة الإدارية للقطاعين العام والخاص.

إن الغالبية العظمى من العاملين في الجهاز الإداري، هم من التخصصات الاقتصادية والاجتماعية في الصين في كل من المناطق الساحلية الثرية في الشرق والمناطق الوسطى والغربية الأقل تطوراً.

أما على مستوى الحكومة المركزية أو المستويات المحلية، فقد أظهر العاملون فيها عقلية منفتحة وعملوا بنشاط في ضوء الظروف الفعلية لتنفيذ جملة من الاستراتيجيات شملت نهضة

(١) .الشركات الأهلية في الصين، ليونغ تشيو وآخرون، ترجمة: حميدة محمود الدالي، اشراف ومراجعة: د. حسانين فهمي حسين، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الجيزة, ٢٠١٩م، ص٢٨٧ ٢٨٨.

(٢) . الزراعة التعاقدية من أجل شركات أفضل بين المزارع وقطاع الاعمال، تجربة البنك التنمية الاسيوي في الصين، ترجمة: . صديق الطيب منير محمد، بنك التنمية الاسيوي، ومنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، الرياض, ٢٠١٦, ص٨.

الصين عبر العلوم والتعليم والتنمية المعززة بالابتكار والنهوض الريفي والتنمية الاقليمية المنسقة، والتكامل العسكري بالمدني، وبرؤية عالمية عميقة، لعب الكثير منهم دوراً مهماً في تعزيز مبادرة الحزام والطريق وحل القضايا الدولية والاقليمية الساخنة.(١)

إن الشراكة بين القطاع العام والخاص في الصين أدت إلى بناء قاعدة صناعية وتكنولوجية ضخمة، الأمر الذي أدى إلى حضور تجاري كبير في أسواق العالم، كما أدت إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان الزراعة. كذلك بينت هذه الشراكة أن النهضة الاقتصادية الصينية ارتكزت على التعليم العالي واصلاح الجامعات والمؤسسات المالية زيادة على الانفتاح على العالم الخارجي، دون الإساءة إلى قيم ومبادئ الصينيين، وقد أدت هذه الشراكة إلى الارتقاء بالقطاع الزراعي، فقد ارتفع الانتاج الزراعي مرتين ما بين ١٩٧٨ ٢٠٠٤م، ولقد أدى هذا الارتفاع إلى تحسين مستوى الغذاء في المجتمع الصيني.

تحتل الصين المرتبة الأولى في العالم في إنتاج القمح الذي بلغ نحو(٩٠) مليون طن في عام ٢٠٠٤, وأول منتج للأرز قبل الهند ب(١٨٠) مليون طن، والمنتج الثاني في العالم للذرة الصفراء(١٣٠) مليون طن، بعد الولايات المتحدة.(٢)

تعد الصين أكبر منتج زراعي في العالم من حيث الكم، وهي ثاني أكبر دولة في العالم تستورد المنتجات الزراعية من حيث القيمة النقدية، ويشكل القطاع الزراعي الصيني الذي يوظف ثلث السكان العاملين في عموم البلاد بنسبة(١٠٪) في الناتج القومي الإجمالي، فهي واحدة من المنتجين الأساسيين في العالم للعديد من المنتجات فضلاً عما ذُكر آنفاً، فهي تنتج القطن، والشاي، والبطاطا، والفول السوداني، والدخن القمحي، والشعير، والتفاح، والبذور الزيتية، وتشكل الثروة الحيوانية والسمكية وتربية المنتجات المائية جزءاً مهماً في نشاطها الاقتصادي.(٣)

(١) . دور الجهاز الإداري في تحقيق التنمية في الصين، واقع ورؤية استشراقية، وفاء الطفى، مجلة كلية الاقتصاد والادارة، جامعة ٦ اكتوبر، العدد الثاني عشر, ٢٠٢١, ص١٠٤.

(٢) . التجربة الصينية بين النظرية والتطبيق، حالة علمية، وليد زيادة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، سنة ٢٠١٣, ص٥٩.

(٣) . الصين والاقتصاد الأكبر في العالم، على الموقع: millerarabic.com / blog / ١١٥

فما هي مكونات القطاع الزراعي التي أدت إلى هذا التقدم؟. هذا ما سيتناوله المبحث الثالث.

المبحث الثالث: عناصر الاقتصاد الزراعي.

يتكون القطاع الزراعي الصيني من العناصر الآتية:

أولاً: سوق المنتجات الريفية:

وهو العنصر المهم في النشاط الزراعي من حيث هو مصدر الدخل للمزارعين، ولذلك أهتمت الدولة بدعمها للسوق، بغية تثبيت أسعار المنتجات الريفية وتطوير سوق المنتجات الريفية كذلك، ولقد عملت الدولة على اصلاح سوق المنتجات الزراعية عبر المراحل الآتية:

١. مرحلة ضبط الأسعار، والانفتاح على تجارة الأسواق الريفية.

٢. مرحلة الجمع بين الاقتصاد الموجه وتنظيم السوق.

٣. مرحلة الدور الأساسي الذي تقوم به آليات السوق .

٤. مرحلة الدور الحاسم الذي تقوم به آليات السوق.

وجرت عملية الاصلاح على النحو الآتي:

أ. تحرير سوق المنتجات الريفية في الريف.

ب. تحرير سوق المنتجات الريفية في المدن.

ج. تحرير سوق المنتجات الريفية المحلية.

د. السماح بنقل المنتجات الريفية وبيعها في الخارج.

وهذه يعني أن فلسفة الاصلاح تقوم على:

· الاصلاح التدريجي، السير خطوة خطوة.

· فكلما زادت أهمية المنتج الريفي كان الاصلاح بطيئاً، وكلما قلت أهمية المنتج الريفي كان الاصلاح سريعاً، وسمة الاصلاح هنا(السرعة حيناً. والبطء حيناً آخر).

· الدفع بالإصلاح إذا كانت الظروف مناسبة، والتوقف إذا كانت الظروف عكس ذلك، فتكون سمة الإصلاح(الاستمرارية والتوقف من آنٍ لآخر).

ثانياً: قنوات تداول المنتجات الريفية:

واجه المنتج الزراعي الصيني في إطار النظام الاقتصادي القديم مشكلة تكدس البضائع في

منطقة إنتاجها، وشحها في مناطق البيع، الأمر الذي أدى إلى صعوبة تداول المنتجات الزراعية الطازجة، الأمر الذي أدى إلى الغاء قرار فحص وتمرير المنتجات الريفية الثانوية من قبل الوحدات الإدارية المسؤولة، واعطاء المزارعين حق التصرف في منتجاتهم الطازجة، إذ يمكنه السفر إلى المدينة والخروج من المحافظة ومن المقاطعة، والقيام بتداول المنتجات الريفية بعيداً عن مقرر الحصة الشرائية، وبذلك تحول نظام تداول المنتجات الريفية من نظام إدارة الاعمال الإنتاجية إلى نظام تداول المنتجات الريفية.

ثالثاً: سوق عناصر الإنتاج الزراعي:

قامت عملية تنمية(سوق عناصر الإنتاج الزرعي) على ما يمكن تسميته بالمسار المزدوج الذي يعني إتباع الطريقة القديمة بالنسبة للمخزون الموجود قبل الإصلاح، وذلك بغية حماية مصالح المستفيدين من النظام القديم، أما الفائض فيتم التعامل به حسب النظام الجديد وآلياته.

لقد سمح النظام الجديد لعناصر الإنتاج بالانتقال من الأرض والقرية ودخول المدينة والمصنع، فصارت المدن تستقبل القوى العاملة، وتستقبل الأسر كذلك، كما أن عملية تحول عناصر الإنتاج إلى نمط السوق، مكنت المجتمع من التخلص تدريجياً من البيئة الثنائية المدينة والقرية، وتحقيق وحدة المجتمع الاقتصادي للمدينة والقرية، وحقق المزارعون بأنفسهم حق ملكيتهم للأراضي وإقامة مشاريع مالية في نطاق المحافظات بأنظمة تملك مختلطة، فنمت مؤسسات القروض الصغيرة التي أقامها اشخاص عاديون وحقوقيون بمؤسسات وتنظيمات شعبية، فتطورت نتيجة لذلك، منظمات التمويل التعاوني للمزارعين ووضع معايير خاصة للقروض.

رابعاً: ملكية الأراضي الزراعية:

تعد الملكية أحد أهم العناصر الفاعلة في الإنتاج الزراعي، لذلك يعد إصلاحها ضرورة اقتصادية بغية الارتقاء بالقطاع الزراعي، وهو ما حصل في الصين وتجربتها الزراعية، ويمكن بيان آليات إصلاح هذا العنصر على النحو الآتي:

- دفع الاصلاح الذي يقضي بمنح المزارعين حق التعاقد عن الأراضي وإدارتها.
- اعتماد سياسة حقوق المزارعين في التعاقد على الأراضي وإدارتها.
- اكمال القانون الخاص بضمان حقوق المزارعين في التعاقد على الأراضي وادارتها.

خامساً: الإدارة الزراعية:

اعتمدت الصين على نظام إدارة زراعية جديدة، انتقلت من هدف زيادة الإنتاج الريفي إلى

هدف زيادة دخول المزارعين، ورفع القدرة الإنتاجية الشاملة للزراعة، زيادة على تحسين البيئة الزراعية، بغية رفع جودة المنتجات الزراعية وجعل بيئة الصناعات الزراعية بيئة متميزة، والتوسع بالانتقال من التنسيق الاستراتيجي الزراعي على أساس محلي إلى التنسيق الاستراتيجي الزراعي على أساس شكلي يشمل السوق المحلي والدولي، ونوعي يشمل المصادر المحلية والدولية، والتحول من ضمان دخل المزارع من خلال رفع أسعار المنتجات الريفية إلى ضمان دخل المزارع من خلال اعتماد سياسات الصناعية والضريبية والمالية، بغية تحقيق ملائمة بين متطلبات السوق الزراعي بما يتناسب مع السوق العالمي المستديم، الأمر الذي يعني أن الزراعة هي صناعة تعتمد بدرجة كبيرة على توفر مصادر وعلى البيئة البيولوجية، وذلك بغية انشاء صناعات تتمتع بتفوق دولي واقليمي.[١]

(١) . اعتمدنا في صياغة هذا المبحث على الباب الثاني(الاصلاح الزراعي)من كتاب الريف الصيني بين الاصلاح والتطور، لي جو، ترجمة: آية عاطف شلبي، مراجعة: حسانين فهمي حسين، دار صفصافة، الجيزة، ط / ١, ٢٠١٧, ص٤٥.

الخاتمة

من خلال هذه الجولة في أهم مفاصل التجربة الزراعية في الصين، يمكننا ذكر أهم ملامح هذه التجربة ورؤاها المستقبلية وعلى النحو الآتي:

١. تهدف السياسة الزراعية في الصين إلى أن تحقق سنة ٢٠٣٠, تأسيساً مبدئياً لزراعة حديثة تتخذ من تطبيق إدارة الاعمال بدرجة ملائمة للأراضي أساساً لها.

٢. اعتماد العلم ومنهجيات البحث العلمي أساساً في صياغة التحولات الزراعية.

٣. تحقيق أعلى درجات الاكتفاء الذاتي في الصين.

٤. الحفاظ على موقعها الاقتصادي المتقدم عالمياً.

٥. الحفاظ على وحدة العلاقة بين القطاعين العام والخاص، بغية الحفاظ على المستوى المتقدم في إداء الاقتصادي بعامة والزراعي بخاصة.

٦. تحقيق سيادة القانون، فهو حامي حقوق الأمة كافة.

٧. الاهتمام برفع القدرة التنافسية للقطاع الزراعي على المستوى الدولي.

٨. الحرص على زيادة دخل العاملين في القطاع الزراعي، فهو المحفز الأكثر فاعلية في تقدم الإنتاج ونموه.

٩. الحفاظ على مستوى الأمن الغذائي الصيني.

١٠. الارتقاء بمستوى البنية التحتية الريفية.

١١. الارتقاء بالمستوى العلمي والاجتماعي في الريف.

المصادر

١. الريف الصيني بين الاصلاح والتطور، لي جو، ترجمة: آية عاطف شلبي، مراجعة: حسانين فهمي حسين، دار صفصافة، الجيزة، ط / ١, ٢٠١٧.

٢. التجربة الصينية بين النظرية والتطبيق، حالة علمية، وليد زيادة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، سنة ٢٠١٣.

٣. التنمية الخضراء في الصين، لي شويه فينغ، ترجمة: د. منى فتوح الجمل، تقديم: د. حسانين فهمي حسين، دار صفصافة، الجيزة، ط / ١, ٢٠١٨م.

٤. دراسات في اقتصاديات الوطن العربي، د. عبد الوهاب الداهري، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد العراق, ٢٤٠٣هـ , ١٩٨٣م.

٥. دور الجهاز الإداري في تحقيق التنمية في الصين، واقع ورؤية استشراقية، وفاء الطفى، مجلة كلية الاقتصاد والادارة، جامعة ٦ اكتوبر، العدد الثاني عشر, ٢٠٢١.

٦. الزراعة التعاقدية من أجل شركات أفضل بين المزارع وقطاع الاعمال، تجربة البنك التنمية الاسيوي في الصين، ترجمة: د. صديق الطيب منير محمد، بنك التنمية الاسيوي، ومنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، الرياض,٢٠١٦.

٧. الشركات الأهلية في الصين، ليونغ تشيو وآخرون، ترجمة: حميدة محمود الدالي، اشراف ومراجعة: د. حسانين فهمي حسين، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الجيزة, ٢٠١٩م.

٨. الصين والاقتصاد الأكبر في العالم، على الموقع: millerarabic.com / blog / 115

٩. في واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة، د. محمد مرعشلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ط / ١, ١٤٠٦هـ ١٩٨٠م.

١٠. القطاع الزراعي ودوره في عملية الاقلاع الاقتصادي للدول النامية النفطية، الدروس المستفادة من التجربة الصينية، بن سانية عبد الرحمان، جامعة غرداية,٢٠١٦.

١١. المسيرة الجديدة للإصلاح الاقتصادي في الصين، زايغ زهو يوان، ترجمة: د. حسانين فهمي حسين، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض, ١٤٣٨هـ.